



ولى زمن الشراء



بريق الذهب ينقذ الأسر من الاحتياج

مدخرات البصريات من الذهب تنقذ العوائل في زمن الكساد

تذبذب أسعار المعدن الأصفر تفتح آفاقاً أمام العراقيين للاستثمار فيه



كورونا لم يترك في السوق سوى متعة النظر

وأثرت إجراءات العزل العام والإغلاق التي استمرت شهوراً، إضافة إلى زيادة عدد حالات الإصابة بالفايروس، على الأنشطة الاقتصادية في العراق الغني بالنفط، إذ تراجعت الصادرات النفطية بنسبة 6 في المئة أو 166 ألف برميل يوميا، خلال أغسطس الماضي، مقارنة مع الشهر السابق له، بفعل تعميق بغداد لخفض إنتاجها من الخام.

وذكرت وزارة النفط العراقية في بيان مؤخرا أن المعدل اليومي للتصدير من موانئ البصرة بلغ 2.5 مليون برميل يوميا، إلى جانب 97 ألف برميل يوميا عبر ميناء جيهان التركي. وسجل العراق حتى الآن 247.039 ألف إصابة بينها 7275 حالة وفاة.

وحفز الارتفاع الكبير في أسعار الذهب بعض الميسورين أيضا لبيع مدخراتهم منه للاستفادة من فارق السعر بهدف جني المزيد من الأرباح. ومن بين هؤلاء علي، وهو شاب من البصرة، الذي يقول إنه جنى ربحا وفيرا من بيع الذهب ويأمل في شراء ذهب جديد بعدما تخف حدة الأزمة.

وأضاف علي "بعد تفشي فايروس كورونا، بدأ الذهب في الارتفاع، وهكذا قررت البيع حتى أتمكن من جني الأرباح. لذا بعث ما لدي من ذهب وحصلت على عوائد جيدة، وأنوي بعد عودة الأوضاع إلى طبيعتها تعويض ما بعته من الذهب".

اقتصاد دول العالم، وعادة ما تفضل الدول تخزين الذهب من أجل السيطرة على الاقتصاد.

ويتجه الأفراد عادة إلى الاحتفاظ بالمشغولات الذهبية كمخزن للقيمة والزينة في نفس الوقت، حيث يعتبر الكثيرون أن الاحتفاظ بالمجوهرات الثمينة في المنزل بمثابة مال مخزون يصلح وقت الحاجة والأزمات.

وامتلاك الذهب في العراق خيار آمن للادخار بالنسبة للكثير من العائلات التي بدأت شراء المعدن الثمين في عهد صدام حسين والعقوبات الاقتصادية وانهاية العملة العراقية.

وأكد أحمد صدام، أستاذ بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة، أن العراقيين يشعرون بأمان عندما يشترون الذهب، مشيراً إلى أنه ليست لديهم ثقة في المصارف المحلية ولذلك يفضلون تقليدياً تحويل مدخراتهم إلى ذهب بدلا من العملات العراقية أو الأجنبية.

ولهذا فإن عملية بيع الذهب من قبل المواطنين العراقيين خلال هذه الفترة التي تشهد ارتفاعا في الأسعار غير مسبوقة، تعد نوعاً من الاستثمار والاستفادة من الفرص للحصول على هامش ربحي يعود على الأسر بالفائدة المالية ويقوي مدخراتها من هذا المعدن الثمين.

وقال صدام "ارتفاع سعر الذهب يخضع لقرارات البنوك المركزية في ظل الظروف الحالية التي تقتضي الاحتفاظ بالعملة الأجنبية وكميات كبيرة من الذهب من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تؤدي هذه القرارات إلى زيادة مستوى الطلب على الذهب وارتفاع أسعاره بما يؤثر على ارتفاع أسعاره محليا في الدول".

والمقاعد والإعانات الاجتماعية، وهي مبالغ واجبة الدفع. ويعتمد العراق على النفط في تمويل نحو 98 في المئة من موازنة الإنفاق السنوية.

ومع الركود الهائل بسبب تفشي كورونا بات العراق يواجه صعوبة في إيجاد مشترين لنفطه، ما ضيق الخناق على الحكومة، وسط مخاوف شعبية من الفشل في توفير الرواتب التي تعد المحرك الأساسي لاقتصاديات البلاد الداخلية، في ظل الشلل المزمن الذي يتعرض له القطاع الخاص.

وأشار محمد قاسم، صانع في البصرة، إلى أن أسعار الذهب شهدت زيادة ملموسة منذ بدء أزمة كورونا.

وأوضح "بعد تفشي فايروس كورونا صار ارتفاع أسعار الذهب ملموسا، حيث ارتفعت قيمة كل سبيكة ذهب من 250 ألفا أو 260 ألف دينار عراقي (ما يعادل 210 - 218 دولارا) إلى 340 ألفا أو 350 ألف دينار عراقي (نحو 285 - 293 دولارا) للمنتال الواحد".

وارتفعت أسعار الذهب الجمعة، إذ تراجعت عوائد سندات الخزينة الأميركية والأسهم العالمية مما عزز الطلب على المعدن النفيس الذي يُعتبر ملاذاً آمناً بالنسبة للكثير من المواطنين، لكن الدولار القوي يضع الذهب على مسار تسجيل انخفاض أسبوعي.

وتابع قاسم "هذا الارتفاع في أسعار الذهب بسبب الوباء أدى إلى انخفاض كبير في

وجد أهل البصرة في مدخراتهم من الذهب سندا لهم على توفير احتياجاتهم الأساسية في ظل تواصل الإغلاق بسبب كورونا، فمع ارتفاع أسعار الذهب، هرع الكثيرون إلى السوق لبيع ما يملكونه من مجوهرات، على أمل استعادتها في حال سجلت أسعار المعدن الأصفر انخفاضا.

البصرة (العراق) - لجأ عدد كبير من أهل مدينة البصرة (جنوب العراق) لبيع مدخراتهم من الذهب لتوفير الاحتياجات الأساسية لأسرهم، وذلك بعد معاناتهم من الضائقة الاقتصادية المستمرة منذ شهر بسبب فايروس كورونا المستجد. وقال محمد، يعمل في القطاع الخاص، إن دخله توقف تقريبا في الآونة الأخيرة لدرجة لم يعد قادرا على توفير الاحتياجات الضرورية لأهل بيته، فلجأ لبيع مدخراته من الذهب بسعر موات نظرا لارتفاع أسعار المعدن الأصفر وسط الجائحة.

وأضاف "نحن نشغل في القطاع الخاص الذي توقف في الغالب، ليست لدينا سيولة مالية، بالإضافة إلى تعطل حصولنا على رواتبنا الذي توقف تماما، لذا فنحن مضطرون لبيع ما لدينا من ذهب. نبيع الذهب لشراء الضروريات الأساسية التي لا نستطيع توفيرها". وتحتاج الحكومة العراقية قرابة أربعة مليارات دولار شهريا لتمويل رواتب الملايين من الموظفين

العوائل المغربية افتقدت طيورها المهاجرة في إجازة الصيف



جراء عدم عودة المغتربين هذا العام، وأضاف "لم يكن من الممكن فتح المجال لتدفق المغتربين".

ويعتبر قطاع السياحة من ركائز الاقتصاد المغربي، وكغيرها من الدول، تلقت المملكة ضربة في هذا القطاع. وقالت وزيرة السياحة نادية العلوي أمام البرلمان في يونيو الماضي، إن عدد السياح الوافدين إلى البلاد انخفض بنسبة 45 في المئة خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2020، مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، وكذا تراجع عدد ليالي المبيت التي سجلتها الوجهة بحوالي 43 في المئة.

وبدا المغرب في تنفيذ خطة لدعم السياحة المتضررة من كورونا، من خلال تحمل الدولة رواتب العاملين بالقطاع حتى نهاية العام. وتشكل السياحة المغربية حوالي 7 في المئة من الناتج المحلي للمغرب، ويعمل بها أكثر من نصف مليون شخص، وتعتبر مصدرا مهما للعملة الصعبة.

وتابع "عدد مهم من المغتربين المغربية يتحدرون من مناطق ومدن تعيش الهشاشة، والعائلات المتواضعة لهذا العام ستكون لها كلفة اجتماعية ثقيلة جدا على الأسرة الهشة والفقيرة". وقال عبدالكريم بلكندون، باحث متخصص في قضايا الهجرة، إنه لم يكن من الممكن ترحيب أي مكاسب أخرى على حساب الجانب الصحي البشري.

ولفت بلكندون إلى أن كلفة غياب المهاجرين عن بلدهم هذا العام لن تقتصر على الجانب المالي فقط "بل سيكون هناك ضرر نفسي مهم، وجوانب أخرى قد نغفلها حاليا".

وأوضح أن "التقييم الحقيقي لحجم الضرر سيظهر مع مرور الزمن، بعد توقف انتشار الجائحة، وحين تنجز المؤسسات المختصة الدراسات العلمية والاجتماعية، للوقوف على ما خلفته الجائحة من آثار سلبية، بما في ذلك ما يتعلق بالمغتربين المغاربة". وأشار محمد الخشاني، رئيس الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة، والأستاذ الجامعي بجامعة محمد الخامس بالرباط (حكومية) "للأسف لم تتضح الرؤية بعد في العالم بأسره، مؤكدا خسارة الخزينة العامة

وأوضحت نتائج دراسة لمندوبية التخطيط (حكومية مكلفة بالإحصاء)، نشرت في يناير الماضي، أن المغتربين المغربية المقيمين في الدول الأوروبية، هم الأكثر تحويلا للأموال إلى المغرب بنسبة 55.3 في المئة، يليهم المهاجرون إلى الدول العربية 45.5 في المئة.

عودة المغتربين إلى أرض وطنهم لقضاء العطلة الصيفية تدر على خزينة الدولة موارد مالية مهمة حرمت منها هذا العام

ويرى عبدالفتاح الفاتحي، الخبير المغربي في شؤون الهجرة واللاجئين، أن "عودة المغتربين المغربية إلى أرض وطنهم لقضاء العطلة الصيفية تدر على خزينة الدولة موارد مالية مهمة، حرمت منها هذا العام". وأضاف الفاتحي "الاضطراري هذا العام سيخلف تداعيات اقتصادية واجتماعية كبيرة، وسيؤثر على البنية الاجتماعية بالأساس".

للعملية، حتى تتضح الصورة عالميا بخصوص تفشي الوباء.

وأعلن المغرب حالة طوارئ صحية في 20 مارس الماضي، لمدة ثلاثة أشهر، وعلق جميع الرحلات الجوية الدولية من وإلى أرضه، لمنع تفشي فايروس كورونا.

وتم تمديد حالة الطوارئ لعدة مرات حتى 10 سبتمبر الحالي، لكن الحكومة خفضت إجراءات تقييد الحركة في 24 يونيو الماضي، وفي 9 يوليو الماضي، سمحت للمواطنين المقيمين بالخارج والأجانب بالملكة بالسفر اعتبارا من 14 يوليو الماضي.

وتمثل تحويلات المغتربين (يشكلون 12 في المئة من مجموع السكان) إلى المملكة، ثاني مصدر للنقد الأجنبي في البلاد، ومع كل صيف يعود ما يزيد عن حوالي ثلاثة ملايين، من بين 5 ملايين مغترب إلى المملكة، يدعمون النشاط التجاري والاقتصادي في المدن والقرى.

وبحسب مكتب الصرف (حكومي)، بلغ حجم هذه التحويلات في 2019، نحو 64.9 مليار درهم (5.95 مليار دولار). ووفق معطيات رسمية، فإن أزيد من 42 في المئة من المهاجرين المغاربة حولوا الأموال إلى أفراد أسرهم أو إلى أشخاص آخرين في المغرب خلال العام الماضي.

الرباط - يعود نحو 3 ملايين مغربي إلى بلدتهم في العطلة الصيفية من كل عام، ما يخلق روجا تجاريا واقتصاديا، إلا أن إغلاق الحدود بسبب جائحة كورونا حرم البلاد من هذه القوة الاقتصادية صيف هذا العام.

ويشكل المغتربون المغربية قوة اقتصادية ومالية مهمة، بالنظر إلى ارتباطهم القوي ببلدهم، ما يجعل كلفة عدم قضائهم العطلة في المغرب هذا العام باهظة الثمن، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

ويعد فصل الصيف موعدا استثنائيا له أهميته الخاصة لدى الجاليات المغربية المقيمة في أوروبا، تربط فيه صلة الوصل مع بلدانها الأصلية وتزور خلاله أسرهما في عطلة السنوية، علاوة على أنه مناسبة لها لتغيير الأجواء والترويح عن النفس بعد عام كامل من العمل والجد في دول الإقامة.

وتستقبل الدول المغربية جالياتها هذا الصيف في ظروف غير عادية بحكم الأزمة الصحية العالمية التي تسبب فيها كورونا. واختارت هذه البلدان، خاصة المغرب والجزائر، التريث بشأن الإعلان عن تحديد موعد لفتح حدودها في وجه أبنائها بالمهجر والإجراءات المصاحبة